الفصل الثاني

أهمية العلو وأماراته

المبحث الأول: أهمية العلو

المبحث الثاني: أمارات العلو

المبحث الأول

« أهمية العلو »

العلو أمر مطلوب وجانب محبب للنفس عند المحدثين وسنة متبعة، ومزية للمحدث سواء كان العلو علو قرب، أو علو نسبي، أو معنوي، وهو من الدين، مما حدا بهم إلى الاهتمام به والحرص عليه والبحث عنه، وتجشم العناء في سبيل تحصيله عن طريق الرحلة بقطع الفيافي والقفار والصبر على صعوبة المفاوز للحصول على قلة الوسائط التي هي مظنة الصحة، أو لرسوخ من يرحل إليه في الحديث.

يقول أبو عبد الله الحاكم رحمه الله معقبًا على قول الإمام أحمد رحمه الله:

«إن الطائفة المنصورة هم أصحاب الحديث... ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ودفعوا أهل البدع المخالفين، بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الدمن والأوطار، وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار، بوجود الكِسَر والأطمار، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك من البدع والأهواء، والمقاييس والآراء والزيغ، جعلوا المساجد بيوتهم وأساطينها تكاهم، وبواريها فرشهم... قال حفص بن غياث. وقيل له: ألا تنظروا أصحاب الحديث وما هم فيه ؟

قال: هم خير أهل الدنيا.

وقال أبو بكر بن عياش: إني لأرجو أن يكون أصحاب الحديث خير الناس يقيم أحدهم ببابي وقد كتب عني، فلو شاء أن يرجع ويقول: حدثني أبو بكر، جميع حديثه فعل إلا أنهم لا يكذبون.

قال أبو عبد الله: ولقد صدقا جميعًا أن أصحاب الحديث خير الناس، وكيف لا يكونون كذلك وقد نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غذائهم الكتابة وسمرهم المعارضة، واستراحهم المذاكرة، وخلوقهم المداد، ونومهم السهاد واصطلاءهم الضياء، وتوسدهم الحصى، فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فَقْدِ ما طلبوه عندهم بؤس، فعقولهم بلذاذة السنة غامرة، وقلوبهم بالرضاء في الأحوال عامرة، تعلم السنن سرورهم ومجالس العلم حبورهم، وأهل السنة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلحاد والبدع أعداؤهم»[1].

وكل ذلك في خدمة السنة وحب المساهمة في حفظها ونشرها بين المسلمين بأصح الأسانيد وتبليغ ذلك ليدخلوا في دعوة الرسول ﷺ ولهذا كان من منهج علماء الحديث في ذلك البحث عن العلو ومدحه واعتباره من باب القربات المقربة إلى الله لأنه سنة. وقد دل على أهميته:

١. **سنية طلب العلو:**

يقول الإمام أحمد رحمه الله: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه»[2].

وقال أبو عبد الله الحاكم رحمه الله: «إن في ذلك ـ أي علو الإسناد ـ سنة صحيحة، ثم ذكر حديث الأعرابي، قال أبو عبد الله بعد أن ساق الحديث، وهذا الحديث مخرج في صحيح مسلم، وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو والإسناد

---

(1) معرفة علوم الحديث (٢، ٣).

(2) الجامع للخطيب (١/ ١٢٣)، الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٥)، مقدمة ابن صلاح (١٣٠).

وترك الاقتصار على النزول فيه»[1].

وهذا حال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فقد كان العلو وطلبه أمرًا يسعون لتحصيله للتثبت في السماع، وهذا ما سار عليه التابعين من بعدهم وتبعهم في ذلك أهل الحديث.

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا قد نهينا في القرآن أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية، فيسأله ـ ونحن نسمع ـ وكانوا أجرأ على ذلك منا، قال: فجاء رجل من أهل البادية.

فقال يا محمد: أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: صدق.

قال: فمن خلق السماء ؟

قال: الله.

قال: فمن خلق الأرض ؟

قال: الله.

قال: فمن نصب هذه الجبال ؟

قال: الله

قال: فبالذي خلق السماء، وخلق الأرض، ونصب فيها الجبال، وجعل فيها المنافع آلله أرسلك ؟

قال: نعم.

قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا.

قال: صدق.

---

(1) معرفة علوم الحديث (٥).

قال: فبالذي أرسلك: آلله أمرك بهذا ؟

قال: نعم.

قال: وزعم رسولك أن علينا صوم رمضان في سنتنا.

قال: صدق.

قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟

قال: نعم

قال وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلًا.

قال: صدق.

قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟

قال: نعم.

قال: ثم ولى الرجل.

ثم قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن شيئًا، ولا أنقص منهن شيئًا،ثم ولَّى. فقال رسول الله ﷺ: لئن صدق ليدخلن الجنة»[1].

وقد رد بعض العلماء الاستدلال بهذا الحديث على العلو.

قال السخاوي رحمه الله: «أما على القول بأن قولَه: آمنت إنشاء كما هو مقتضى صنيع أبي داود، حيث ذكره في باب ما جاء في المشرك يدخل المسجد، ورجحه القرطبي متمسكًا فيه بقوله زعم، فإن الزعم القول الذي لا يوثق به، فبما قاله ابن السكيت وغير فلا، فإنه حينئذ إنما يكون مجيئه وهو شاك لكونه لم يصدقه وأرسله قومه ليسأل لهم.

---

(1) مسلم (١/ ٤٠) رقم (٧/ ١٠).

وقد ورد ذلك ابن حجر فقال:وفيه نظر، فالزعم يطلق أيضا على القول المحقق كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب وأكثر سيبويه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج.

وأما الثانية: فلو كان إنشاء لكان طلب معجزة توجب له التصديق على أن القرطبي استدل به على صحة إيمان المقلد للرسول ولم يظهر له معجزة، وكذا أشار إليه ابن الصلاح، وبالجملة فطرقه الاحتمال ولم يتعين أن يكون ضمام قصد العلو وكذا نازع بعضهم في كونه قصد ذلك قوله في باقي الخبر، وأنا رسول من ورائي، وعلى تقديم تحتم قصد العلو فعدم الإنكار يحتمل أن يكون لكونه جائز»[1].

قال السخاوي رحمه الله بعد أن ذكر الحديث السابق: «وأحسن منه كما قيل قوله: يا تميم حدث الناس بما حدثتني»[2].

ويستدل على سنية العلو كذلك ما رواه عبد الله. قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، فلا أدري في الثالثة، أو في الرابعة. قال: ثم يتخلف من بعدهم خلف، تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»[3].

وقد ورد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سأل رجل رسول الله ﷺ أي الناس خير ؟ قال: القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني، ثم الثالث»[4].

---

(1) فتح المغيث (٣/ ٥).

(2) شرح التقريب والتيسر للسخاوي (٤١١)، فتح المغيث (٣/ ٥). وقد ورد في تاريخ أصفهان (١/ ١٩٣).

(3) البخاري رقم (٦٤٢٩)، مسلم (٤/ ١٩٦٢) رقم (٢٥٣٣/ ٢١٠، ٢١١، ٢١٢). أحمد (١/ ٣٧٨).

(4) مسلم (٤/ ٩٦٥ / ٢٥٣٦)، أحمد (٦/ ١٥٦)، ابن أبي شيبة (١٢/ ١٧٦)، أبو نعيم في الحلية (٢/ ٧٨، ٧٩).

وقد ورد في هذا الحديث عن أبي هريرة[1]، وعمران بن حصين[2]، النعمان بن بشير[3]، وبريدة الأسلمي[4]، وعمر بن الخطاب[5]، وعمرو بن شرحبيل[6]، وجعدة بن هبيرة[7]، وغيرهم ما ورد في حديث عبد الله بن زيد عن رؤيته في المنام قوله ﷺ: «فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت فيؤذن به»[8].

وهذا الأمر نقل ابن القيسراني الإجماع عليه فقال: «فقد أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه، إذ لو اقتصروا على سماعه لم يرحل أحد منهم»[9].

ويعد طلب علو السند علامة على علو الهمة.

يقول ابن القيسراني رحمه الله: «اعلم أن العلو في الحديث، من علو همة المحدث، ونبل قدره، وجزالة رأيه، وقد ورد في طلب الحديث سنة صحيحة»[10].

وهذا حال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كما كان من ثعلبة في طلبه لعلو الإسناد في ذهابه إلى رسول الله ﷺ وقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم، ولم يقف على ما نقل إليه، بل سعى إلى علو السماع من رسول الله ﷺ ، وهذا حال التابعين.

يقول أبو العالية رحمه الله ت (٩٠هـ): «كنا نسمع الرواية من أصحاب رسول

---

(1) مسلم (٤/ ١٩٦٣) رقم (٢٥٣٤)، أحمد (٢/ ٢٢٨).

(2) البخاري رقم (٢٦٥٤)، و مسلم (٢/ ١٩٦٣) رقم (٢٥٣٥)، وأحمد (٤/ ٤٢٧).

(3) أحمد (٤/ ٢٦٧).

(4) أحمد (٥/ ٣٥٠).

(5) ابن ماجه رقم (٢٣٦٣).

(6) ابن أبي شيبة (١٢/ ١٧٦، ١٧٨).

(7) ابن أبي شيبة (١٢/ ١٧٦، ١٧٨).

(8) أبو داود (١/ ٣٣٧) رقم (٤٩٩).

(9) مسألة العلو والنزول (٥٤).

(10) مسألة العلو والنزول (٥١).

الله ﷺ ونحن بالبصرة فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم»[1].

وكان علقمة بن قيس ت (٦٢هـ) والأسود بن زيد ت (٦٥هـ) النخعيان إذا كان يبلغهما الحديث عن عمر ـ رضي الله عنه ـ فلا يقنعهما حتى يخرجا إليه فيسمعان منه»[2].

ورحل الشعبي رحمه الله ت (١٠٥هـ) إلى مكة في ثلاثة أحاديث ذكرت له على أمل أن يلقى أحدًا من الصحابة فيسأل عنها»[3].

علمًا أنه قد أدرك خمس مائة من الصحابة، وحدث الشعبي رجلًا بحديث، ثم قال: أُعطينا بغير شيء، قد كان، أو يرحل فيها دونها إلى المدينة»[4].

ثم سار على ذلك من بعد التابعين علماء الحديث.

ومن ذلك ما فعله زيد بن الحباب الخرساني الكوفي رحمه الله ت (٢٠٧هـ) عندما سمع سفيان الثوري -بالكوفة- يحدث عن أسامة بن زيد، عن موسى بن علي اللخمي، عن أبيه، عن أبي قيس مولى عمرو، عن عمرو، أن النبي ﷺ قال: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكْلَة السَحَر».

فعلم أن أسامة في بالمدينة ركب راحلته إليه، فسمع منه هذا الحديث، وفي المدينة قيل له: إن موسى بن علي، حي بمصر. فرحل إليه، فسمع الحديث منه أيضًا»[5].

---

(1) ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٢٢)، الرحلة في طلب الحديث (٩٣) الدارمي (١/ ١١٤).
(2) مقدمة ابن الصلاح (٢٤٧).
(3) المحدث الفاصل (٢٢٣)، الدارمي (١/ ١٤٤).
(4) المحدث الفاصل (٢٢٤).
(5) تقدم

انظر إلى ما فعله هذا الإمام في طلب الحديث من تحمل كل هذه المسافة، وكل هذه المعاناة في سبيل السماع بعلو والتثبت من نقل ما يرويه، إنه لعلو الهمة والحرص على هذا الدين والمحافظة على السنة، وهذا ما كان شائعًا بين علماء الحديث في طلب العلو، والسعي لنيل ذلك بالرحلة إلى أقطار الدنيا وبلاد الإسلام طلبًا لعلوه، ولم يقتصر طلبهم العلو في الحديث على الرحلة في طلبه، بل تعدى إلى أن يسعى للحصول عليه من محدثه إذا علم أنه لديه بعلو وأصل ذلك من أداب التحديث عند المحدثين أن لا يحدث بالنازل مع وجود العالي وهذا فيه تفضيل للعلو ومحافظة على سماعه وإسماعه؛ لأن ذلك في نظرهم من الدين، وأن ذلك فيه نصح لمن يحدث والنصيحة من الدين.

قال الذهبي رحمه الله: «ومن الأدب أن لا يحدث مع وجود من هو أولى منه لسنه، وإتقانه وأن لا يحدث بشيء يرويه غيره أعلى منه»[1].

قال سفيان بن عيينة: ثنا عاصم بن عبيد الله العمري، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تابع ما بين الحج والعمرة، فإن متابعة بينهما يزيدان في الأجل، وينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير الخبث».

قال سفيان: هذا الحديث، حدثنا عبد الكريم الجزري، عن عبده، عن عاصم، فلما قدم عبده أتيناه نسأله عنه، فقال: حدثنيه عاصم، وهذا عاصم حاضر، فذهبنا إلى عاصم فسألناه، فحدثنا به هكذا، ثم سمعته منه بعد ذلك فمرة يقفه على عمر ولا يذكر فيه عن أبيه، وأكثر من ذلك كان يحدثه عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم »[2]

---

(1) الموقظة (٦٦).

(2) مسند الحميدي (١/ ١٠، ١١) رقم (١٧).

وروى مسلم رحمه الله قال: حدثني محمد بن عباد المكي، حدثنا سفيان، قال: قلت لسهل: إن عَمْرًا حدثنا عن القعقاع، عن أبيك: قال: ورجوت أن يسقط عني (رجلًا).

فقال: سمعته من الذي سمعه منه أبي، كان صديقًا له بالشام، ثم حدثنا سفيان عن سهيل، عن عطاء بن زيد، عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: الدين النصيحة ؟ قلنا لمن ؟ قال: لله ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين»[1].

ولهذا فقد حرص العلماء على العلو وامتدحوه.

يقول ابن حجر رحمه الله: «رواه أبو داود، عن أحمد بن يونس، فوافقنا فيه بعلو»[2].

٢- ثناء العلماء على العلو:

العلو أمر قد امتدحه علماء الحديث، وأثنى عليه أئمته لما فيه من فوائد حديثية وقد علم ذلك من ذمهم للنزول ومدحهم للعلو والحرص عليه.

يقول ابن القيسراني رحمه الله: «لو شرعنا في ذكر مدح العلو ونعت من رحل فيه وأقاويلهم في ذلك تجاوزنا حد الاختصار، إلا أن المميز يستدل برواياتهم على سفرهم»[3].

وهذا ما دفع قوم من علماء الأمة إلى ذم النزول وامتداح العلو.

يقول يحيى بن معين رحمه الله: «الحديث بنزول كالقرحة في الوجه»[4].

---

(1) مسلم (١/ ٧٤) رقم (٥٩/ ٥٥).

(2) تغليق التعليق (٢/ ٥٥).

(3) مسألة العلو والنزول (٥٥).

(4) مسألة العلو والنزول (٥٥)، وتدريب الراوي (٢/ ١٧١). الجامع لأخلاق الراوي =

ويقول علي بن المديني رحمه الله: «النزول شؤم»[1].

استأذن أبو عمرو المستملي محمد بن يحيى الخروج إلى علي بن حجر. فقال: يا أبا عمرو أنزل درجة وأكتب ما شئت؟ قال: فقال: يا أبا عبد الله النزول شؤم»[2]

بل كان أمنية المحدث حتى في رمقه الأخير أن يكون له سند عال.

فيحيى بن معين رحمه الله: قيل له في مرضه الذي مات فيه ما تشتهي ؟ قال: بيت خالي، وإسناد عالي»[3].

وبذلك يظهر لنا جليًا اهتمام جهابذة علماء الحديث به وحث طالب الحديث على الاهتمام به.

يقول الخليلي رحمه الله: «واعلموا أن عوالي الأسانيد مما ينبغي أن يحتشد طالب هذا الشأن لتحصيله ولا يعرفه إلا خواص الناس والعوام يظنون أنه يقرب الإسناد، ويبعده بقلة العدد وكثرتهم، وأن الإسنادين يتساويان في العدد وأحدهما أعلى بأن يكون رواته علماء حفاظًا [4].

علمًا أنه لم يعد للإسناد العالي في وقتنا بعد التدوين وثبوت الأسانيد على صفحات تلك الأسفار وبين طيات تلك الأوراق -أي مزية- وإن كان قد أخذ عند المتأخرين حيزًا من واقع حياتهم العلمية، فقد اهتموا به اهتمامًا كبيرًا وكان

=

(١/ ١٢٣) رقم (١١٨).

(1) مسألة العلو والنزول (٥٥). الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٣) رقم (١١٨).

(2) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٣) رقم (١٢٠).

(3) مقدمة ابن الصلاح (١٣٠)، التقييد والإيضاح (٢٠٠)، والغاية في شرح الهداية (١/ ٩٥).

(4) الإرشاد (١/ ١٧٧).

ذلك في بعض الأحيان على حساب غيره من صناعة الحديث.

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله: «وقد عظمت رغبة المتأخرين في طلب العلو حتى كان سببًا لخلل كثير من الصنعة»[1].

ويقول السخاوي رحمه الله: «وقد اعتنى الحفاظ بالمستخرجات قصد العلو، واشتدت عناية الطلبة ونحوهم من المتأخرين بهذه النوع، حتى غلب على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه لما يقع لهم في ذلك من الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة»[2].

٣- الجانب التطبيقي للعلو:

مر معنا كثير من الجوانب النظرية المتمثلة في أقوال العلماء عن العلو وأمثلة تطبيقية ولكننا في هذا المقام سنذكر نموذجين تطبيقيين لتقديم العلو وإهمال النزول مع وروده عن طريق الثقات، ونحن هنا سنذكر نموذج الإمام مسلم رحمه الله وعدم روايته من طريق الإمام البخاري، والإمام البخاري رحمه الله وعدم روايته عن الإمام الشافعي مع جلالة قدرهما ومكانتهما ونحاول أن نبين أسباب عدم الرواية عنهما وأن ذلك فيما يظهر لنا سببه العلو.

(أ) **الإمام مسلم**: منهجه في صحيحه حيث يقدم الحديث الضعيف عند ثبوت صحته عنده من طريق آخر إذا كان طريق الضعيف عاليًا، على الحديث النازل. يقول: «إنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هم أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك وأصل الحديث

---

(1) الاقتراح (٢٦٦).

(2) الغاية في شرح الهداية (١/ ٩٩).

معروف من رواية الثقات»[1].

وقال حينما أنكر عليه أبو زرعة في التخريج عن سويد: «من أين كنت آتي بنسخة حفص عن ميسرة بعلو ؟»[2].

يقول ابن الصلاح رحمه الله: «أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل عليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك، وهذا العذر قد رويناه تنصيصًا»[3].

وعند النظر في صنيع العلماء في الموازنة بين المروي، فإنه إذا صح الحديث النازل لا يقدم إلا لفائدة ومن ذلك ترك بعض الرواة الثقات لإمكانية أخذ ما رووه عن طريق مشايخهم بعلو ومن ذلك عدم رواية مسلم للبخاري في صحيحه مع أن البخاري يعد إمام هذا الشأن إلا أن مسلم كان يأخذ بالعلو إذا ثبت صحة الحديث من طريق هي أنزل، بل يقدم من هو ثقة على من هو أوثق، ومن ذلك... والله أعلم عدم روايته عن أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله مع أن الذهبي رحمه الله يرى أن عدم الرواية للبخاري أن مسلمًا كان فيه الحدة في خلقه وانحراف أيضا عن البخاري، ولم يذكر له حديثًا وسماه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحط على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة (عن) وادعى الإجماع على المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما ووبخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري، وشيخه علي بن المديني»[4].

---

(1) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٧)، وصيانة صحيح مسلم (٩٩).

(2) تدريب الراوي (١/ ٩٨).

(3) صيانة صحيح مسلم (٩٨).

(4) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٧٣).

عند النظر في كلام الذهبي رحمه الله فإنه لا يُسلم له على إطلاقه لعلو كعب مسلم والبخاري، وعلماء الحديث يتنزهون عن مثل هذه الأمور وقد أشار العلماء أنه لا يريد شيخه الإمام البخاري، وهذه وجه نظر في هذا العالم قد يكون جانبه الصواب فيها. وكلامه لنا معه وقفات:

الأولى: ما ذكره من انحراف مسلم عن البخاري أمر غريب لم يذكره من ترجم للبخاري ولا لمسلم، بل لا يُعرف عنه إلا الوفاء لشيخه والمناضلة عنه.

الثانية: ما استند إليه الذهبي لإثبات انحراف مسلم عن البخاري عن كونه لم يروِ له حديثًا، ولا سماه في صحيحه، أمر غريب جدًا من مثل الحافظ الذهبي وهو من الحفاظ المتأخرين الذي يهتمون بالعلو ويعنون بذلك ولاسيما في كتب التراجم والسير والتاريخ.

فإذا كان المتأخرون عن عصر الرواية يطلبون العلو، ويفتخرون به في مصنفاتهم في التراجم والسير، أفلا يكون الأئمة الذين يصنفون الحديث أولى وأحرى بذلك ؟! ولذلك يتحملون الرواية عن الضعفاء من أجل العلو، وخاصة أن الإمام مسلمًا قد شارك البخاري في أغلب شيوخه.

وهذا الإمام الترمذي رحمه الله مع شدة حبه للإمام البخاري واعترافه بعلمه وفضله وتقدمه في هذا الشأن، والإكثار من سؤاله عن العلل والرجال في كتابيه «الجامع» و «العلل» مع ذلك لم يروِ عنه في جامعه سوى حديثين، وروى عن مسلم حديثًا واحدًا، فهل يقال: أن الترمذي قد انحرف عن البخاري أيضا، لأنه لم يكثر عنه ؟ والشافعي من أجل شيوخ أحمد ومع ذلك لم يرو عنه في مسنده، طلبًا للعلو، في أمثلة كثيرة.

وقول الذهبي رحمه الله «ولاسيما في صحيحه» لا يفيد هذا أنه انحرف عنه، لأن الإمام مسلمًا لم يسمَّ في كتابه كل العلماء الذين أخذ عنهم، ولا صرح بذكر العلل

كما فعل الترمذي، حتى ينقل عن شيخه إمام هذه الصنعة، بلا منازع، ولا ذكر غير ذلك مما يتعلق بعلوم الرجال كالجرح والتعديل، والأسماء والكنى، فلم يحتج إلى النقل عن البخاري ومن هنا لم يسمه.

الثالثة: إن الذي أوقع الذهبي في هذا هو اعتقاده أن المقصود بالرد والتوبيخ من قبل مسلم هو البخاري وشيخه ابن المديني، وهذا أمر لم تقم عليه أدلة قوية لا من جهة البخاري يتبنى هذا الرأي، ولا من جهة أن مسلمًا يقصد بذلك البخاري وابن المديني، بل هو مجرد ظن وتخمين.

قال الأمير الصنعاني رحمه الله: «واعلم أنا راجعنا مقدمة مسلم فوجدناه تكلم في الرواية بالعنعنة، وأنه شرط فيها البخاري ملاقاة الراوي لمن عنعن عنه، وأطال مسلم في رد كلامه، والتهجين عليه، ولم يصرح أنه البخاري، وإنما اتفق الناظرون أنه أراده ورد مقالته»[1].

وهكذا ذهب كثير من العلماء والحفاظ إلى أن المراد بالرد هو البخاري وابن المديني، وذهب البعض الآخر إلى أن المراد بالرد هو ابن المديني وليس البخاري، ومن هؤلاء:

١. الحافظ ابن كثير رحمه الله قال: «قيل: إنه البخاري: والظاهر أنه يريد علي بن المديني، فإنه شرط ذلك في أصل صحة الحديث، وأما البخاري، فإنه لا يشترطه في أصل الصحة ولكن التزم ذلك في كتابه الصحيح»[2].

٢. الإمام شيخ الإسلام البلقيني رحمه الله: «قيل: يريد مسلم بذلك البخاري، إلا أن البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحة، ولكن التزمه في جامعه

---

(1) توضيح الأفكار (١/ ٤٤).

(2) اختصار علوم الحديث (٤٩).

ولعله يريد ابن المديني فإنه يشترط ذلك في أصل الصحة[1].

٣. الحافظ البقاعي رحمه الله قال: «سئل شيخنا عن الذي يتحدث مسلم عنه: من هو ؟ فقال: علي بن المديني»[2] ونقل البقاعي في نفس الكتاب في مبحث المعنعن كلام الحافظ ابن كثير بتمامه معزوًا إليه وأقره.

٤. العلامة محمد بن قاسم الغزي قال في حاشيته على شرح الألفية للعراقي»[3].

«هو علي بن المديني، وقيل البخاري ولم يسم في صحيح مسلم».

فهؤلاء الحفاظ المتأخرون قد ذهبوا إلى أن المعنى بالرد هو ابن المديني وليس البخاري، وقد ذهب إلى هذا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من المعاصرين، وقدم دليلًا تاريخيًا على عدم صحة أن يكون البخاري هو المعني بالرد في كلام مسلم رحمه الله ألخصه فيما يلي:

«الإمام مسلم ولد في سنة (٢٠٤هـ) والأرجح سنة (٢٠٦هـ)، وسمع الحديث سنة (٢١٨هـ) وتوفي سنة (٢٦١هـ) عن (٥٥) سنة.

بقي الإمام مسلم في تأليف كتابه (١٥) سنة وقد فرغ من تأليفه سنة (٢٥٠هـ) فيكون مسلم قد بدأ في تأليفه سنة (٢٣٥هـ) حين كان سنه ٢٩ سنة، وانتهى منه حين كان سنه ٤٤ سنة وقد عاش بعد الفراغ من تأليفه ١١ سنة ولا شك أن مسلمًا قد كتب مقدمة صحيحه قبل الشروع في تأليفه لا بعده، كما هو صريح قوله في مقدمته.

---

(1) محاسن الصلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح (١٥٨).

(2) تتمته على الموقظة (١٣٦).

(3) المصدر السابق.

والإمام مسلم لما صاحب البخاري في نيسابور، وأدام الاختلاف إليه، ولازمه كل الملازمة، خمس سنوات من سنه ٢٥٠ إلى سنة ٢٥٥، وكان في هذه المدة منتهيًا من تأليف كتابه الصحيح، وفيه مقدمته التي فيها الكلام الشديد، فلا يعقل أن يكون البخاري هو العني بهذه اللهجة الشديدة التي لا تطاق معها مقابلة ولا لقاء، فضلا عن الصحبة والملازمة خمس سنوات، بل إن مسلمًا قد قاطع شيخه وبلديه: محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري من أجل البخاري لما ورد نيسابور، ووقف منه محمد بن يحيى الذهلي ذلك الموقف المعروف، فهل يقبل ممن يناصر البخاري هذه المناصرة ويقول له: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، ودعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله: أن يصفه بتلك الصفات النابزة، والأقوال القاسية، والكلمات الجارحة ويتصاحبا مع ذلك دهرًا طويلًا»[1].

ثم إن العلماء الذين قالوا بأن شرط البخاري هو ثبوت اللقاء مع المعاصرة حتى يحكم للسند المعنعن بالاتصال، اختلفوا هل ذلك شرط في الصحة مطلقًا عند البخاري أم هو شرط في الأصحبة عمل به في جامعه فقط، وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن ذلك شرط في أصل الصحة حيث قال: «ادعى بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في «جامعه» لا في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في «تاريخه» بمجرد ذلك»[2].

لو كان البخاري يشترط ذلك في الأصحبة فقط لما كان هناك نزاع بينه وبين مخالفه لأن من المسلَّم به أن اللقاء أحوط وأوثق في ثبوت الاتصال من مجرد المعاصرة.

---

(1) التنكيل على الموقظة (١٣٦).

(2) النكت (٢٣٠)، التنكيل (٢٦٩، ٢٧٠).

وأما إذا كان البخاري يشترط ذلك في أصل الصحة فيلزم منه أن يكون ما وراء مسلم في صحيحه من الأحاديث المعنعنة التي هي على شرطه في العنعنة من قسم الضعيف عند البخاري ومن مشى على قوله بعده، وهذا غير مقبول، لأنه يناقض كل المناقضة ما قرره العلماء على مر الزمن من أن كتاب مسلم صحيح مع معرفتهم بشرط في العنعنة.

وقد استشعر الإمام النووي رحمه الله هذا الإشكال والتناقض فقال رحمه الله:

«والبخاري لا يحمله على الاتصال -أي: السند المعنعن- حتى يثبت اجتماعهما وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في «صحيحه» بهذا المذهب لكونه يجمع طرقًا كثيرة يتعذر معها وجود الحكم الذي جوزه، والله أعلم»[1].

وقد رد العلامة المعلمي كلام النووي بقوله: «وزعم النووي في «شرح صحيح مسلم» أنه لا يحكم على مسلم بأنه عمل في «صحيحه» بقوله المذكور، وهذا سهو من النووي، فقد ذكر مسلم في ذلك الكلام أحاديث كثيرة زعم أنه لم يصرح فيها بالسماع، ولا علم اللقاء، وأنها صحاح عند أهل العلم، ثم أخرج منها في أثناء صحيحه تسعة عشر حديثًا كما ذكره النووي نفسه ومنها ستة في «صحيح البخاري» كما ذكره النووي أيضًا»[2].

ومعنى هذا أنه يوجد في «الصحيحين» أحاديث معنعنة لم يصرح فيها بالسماع ولا علم اللقاء، وهذه الأحاديث لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا وفق ما قرره مسلم رحمه الله وقد سأل التقي السبكي المزي ـ حافظ الدنيا ـ هل وجد لكل ما رواياه بالعنعنة طرق مصرح فيها بالتحديث ؟

---

(1) شرح النووي على مسلم (١٤).
(2) التنكيل (٢٦٩).

فقال: كثير من ذلك لم يوجد وما يسعنا إلا تحسين الظن [1].

مما سبق يتبين أنه ليس هناك أدلة قاطعة تثبت أن المعنى بالوارد في كلام مسلم هو البخاري أو شيخه ابن المديني، وعليه لا نستطيع أن ننصب خلافًا بين مسلم وسائر الأئمة وعلى رأسهم شيخه الإمام البخاري، ولا أستبعد أن يكون مذهب البخاري وابن المديني في هذه المسألة هو مذهب الإمام مسلم، لأن مسلمًا حكى في ذلك الإجماع، وأي إجماع يصح وينعقد والمخالف مثل ابن المديني والبخاري، ويكون المعنى بالرد في كلام مسلم بعض المتنطعين من منتحلي الحديث في عصره، والله أعلم [2].

(ب) الإمام البخاري:

ومن اهتمام العلماء بالعلو وأهميته في الجانب التطبيقي عدم رواية البخاري للإمام الشافعي رحمه الله: «والذي نقول في تركه ـ أي البخاري ـ الاحتجاج بحديث الشافعي، إنما تركه لمعنى يوجب ضعفه لكان غني عنه لما هو أعلى منه، وذلك أن أقدم شيوخ الشافعي الثقات الذين روى عنهم: مالك بن أنس، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وداود بن عبد الرحمن، والعطاء، وسفيان بن عيينة، والبخاري لم يدرك الشافعي وروى عن من كان أكبر منه سنًا وأقدم منه سماعًا، مثل مكي بن إبراهيم البلخي، وعبيد الله بن موسى العبسي، وأبي عاصم الشيباني، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وخلق يطول ذكرهم، وهؤلاء الذين سميتهم رووا عن بعض التابعين.

وحدثه أيضا عن شيوخ الشافعي جماعة، كعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيسي وإسماعيل بن أبي أدريس، وعبد العزيز الأويسي، ويحيى

---

(1) تدريب الراوي (١/ ٥٩).

(2) منهج الإمام البخاري (٨٣) وما بعدها.

بن قزعة، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وخالد بن مخلد، وأحمد بن يونس، وقتيبة بن سعيد.

وهؤلاء كلهم رووا عن مالك، ومنهم من روى عن الدراوردي، كسعيد بن أبي مريم المصري وأبي غسان النهدي، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وعلي بن المديني.

وهؤلاء رووا عن سفيان بن عيينة، وفيهم من يحدث عن داود بن عبد الرحمن العطار، وغيرهم من ذكرت أيضا فمن أدرك شيوخ الشافعي قد كتب عنه البخاري.

فلم يرَ أن يروي عنه حديثًا عن رجل، عن الشافعي، عن مالك، وقد حدثه به غير واحد عن مالك. كما رواه الشافعي، مع كون الذي حدثه به أكبر من الشافعي سنًا وأقدم سماعًا.

وهذا يدل على أن الرواية من غير طريق الشافعي فيها علو، ومن طريق الشافعي نزول.

ثم قال: فإن قيل: فقد أورد البخاري في صحيحه نازلًا حديثًا كان عنده عاليًا وهو حديث «مِدْعَم» رواه عن إسماعيل بن أبي إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، ورواه أيضا عن عبد الله بن محمد المسندي، عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري عن مالك.وهذا الحديث في الموطأ، ولا شك أن البخاري قد سمعه من غير واحد من أصحاب مالك، إذ كان قد لقي جماعة ممن روى له الموطأ عن مالك، فأعظم ما في الباب لو روى عن رجل عن الشافعي، عن مالك، أن يكون قد نزل من عالي حديث درجة، وهو في الاعتبار أعلى من حديث أبي إسحاق الفزاري الذي أخرجه بدرجة، لأن بينه وبين مالك من طريق الشافعي لو أخرجه رجلين، ومن طريق الفزاري ثلاثة.

وهذا يدل عن خلاف ما ذكرت، وينقض ما عليه في هذا الباب اعتمدت أن البخاري لم يروِ في الصحيح حديثًا نازلًا وهو عنده عالٍ إلا لمعنى في النازل لا يجده في العالي، أو يكون أصلًا مختلفًا فيه، فيذكر بعض طرقه عاليًا ويردفه بالحديث النازل متابعة لذلك القول. فأما أن يورد الحديث النازل وهو عنده عالٍ، بمعنى يختص به، ولا على وجه المتابعة لبعض ما ختلف فيه فغير موجود في الكتاب وحديث أبي إسحاق الفزاري فيه بيان الخبر وهو معدوم في غيره وأنا أسوقه ليوقف على صحة ما ذكرته، أنبأنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحرشي بنيسابور، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، ثنا محمد بن إسحاق الصنعاني، ثنا معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق، عن مالك بن أنس، قال حدثني ثور، أخبرني سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: «افتتحنا خيبر فلم نغنم ذهبًا ولا فضة إنما غنمنا الإبل والبقر، والمتاع والحوائط، ثم انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى، ومعه عبد له يقال له «مدعم» وهبه له أحد بني الضباب فبينما هو يحط رحل رسول الله ﷺ. إذ جاءه سهم عائر حتى أصاب ذلك العبد، فقال الناس: هنيئًا له الشهادة. فقال رسول الله ﷺ: بل والذي نفسي بيده إن الشملة التي أصابها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارًا، فجاء رجل حين سمع ذلك من النبي ﷺ بشرك أو بشراكين. فقال: هذا شيء كنت أصبته. فقال رسول الله ﷺ شرك، أو شراكان من النار.

فلينظر كيف وجد أبو إسحاق رواية هذا الحديث وحكيَ فيه سماع مالك من ثور بن زيد وسماع ثور من سالم، وسماع سالم من أبي هريرة.

وأما أصحاب مالك، عبد الله بن وهب، ومعن بن عيسى، وأبو قرة موسى بن طارق، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن الحسن الشيباني، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن كثير بن عفير، وأبو

مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وسويد بن سعيد، فإنهم جميعًا رووه من غير بيان خبر ولا نص سماع»[1].

والحديث بهذا اللفظ عند البخاري في كتاب المغازي «باب غزوة خيبر» وغير ذلك الموضع بالعنعنة عاليًا.

قال ابن طاهر رحمه الله: «والسر في ذلك أن رواية أبي إسحاق الفزاري وحده، عن مالك، حدثني ثور بن زيد، وفي رواية الباقين، عن ثور وللبخاري حرص شديد على الإتيان بالطرق المصرحة بالتحديث».

علمًا أنني لم أجد نص هذه العبارة في مسألة العلو والنزول.

وكما سلف بأن إسناد البخاري عن عبد الله بن محمد الجعفي فيه ثلاثة رواة بين البخاري ومالك بينهما في إسناده الآخر عن إسماعيل بن إدريس، عن مالك واحد وهو إسماعيل، وبذلك، فإن البخاري يكون نزل في إسناده الأول عن مالك درجتين كما قال الخطيب وابن حجر.

وعند النظر في أحاديث مالك عند البخاري فإننا نجد أكثرها بواسطة راوٍ واحد بين البخاري ومالك مثل حديث رقم (٢٨٢٥، ٣٠٩٤ ٩) بواسطة إسحاق الفزاري والحديث رقم (١٤٦١) بوساطة عبد الله بن يوسف، والحديث رقم (٢٣١٨) بواسطة إسماعيل بن أبي أويس، والأحاديث رقم (٢٩، ٥٤، ١٣٩، ٢٨٠، ٤٣١) كلها بواسطة القعنبي. وشيخ شيخ البخاري في هذا الإسناد معاوية بن عمرو، وهو شيخ قديم للبخاري روى عنه حديثًا واحدًا في الصحيح بدون واسطة رقم (٩٣٦)، وبالباقي بواسطة وعددها ثمانية عشر حديثًا بالمكرر في الصحيح واحد بواسطة شيخه أحمد بن أبي رجاء رقم (٧١٩)، وواحد

---

(1) مسألة الاحتجاج بالشافعي (٥٣) وما بعدها.

بواسطة شيخه محمد عبد الرحيم المعروف بصاعقة رقم (١٩٥٣) والباقي بواسطة شيخه عبد الله بن محمد الجعفي، ونجد أنه في هذا الحديث قد نزل عن غيره درجة من طريق عبد الله الجعفي رغم أنه قد روى له عاليا عن ابن أبي أويس وذلك لما اشتملت عليه الرواية النازلة من تحديث الإمام مالك عن ثور وقد ورد في رواية البيهقي [١] في السنن الكبرى من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن مالك تحديثه عن ثور ولم يوجد له تصريح بالسماع من طريق ابن وهب، أو من طريق ابن القاسم، أو من طريق القعنبي ويبدو أن أبا إسحاق الفزاري انفرد بصيغة التحديث، وهذا يدل على أن الإمام البخاري ينتقي طرقًا معينة للحديث لما فيها من زيادة في الفائدة وهذا فيه دلالة على قدرة البخاري على الانتقاء المبني على سعة اطلاع وقدرة على التمييز وإدراك ما يختار ومعرفة ما يدع ويترك كل ذلك مع ذكاء وفطنة.

وقد أشار السيوطي رحمه الله إلى أهمية الطريق النازل إذا عز ولم يجده بإسناد عال ومثل على ذلك بحديث البخاري حيث قال: «واعلم أن كل حديث عز على التحديث ولم يجده عاليًا ولابد له من إيراده، فمن أي وجه أورده فهو عال بعزته، ومثل ذلك بأن البخاري روى عن أماثل مالك، ثم روى حديثًا لأبي إسحاق الفزاري، عن مالك لمعنى فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال» [٢].

يقول الرازي رحمه الله: «إن البخاري ومسلمًا لعلهما إنما تركا الرواية عن الشافعي لأنهما ما أدركاه فلو اشتغلوا بالرواية عنه لافتقرا إلى الرواية عمن يروي عنه، لكن أكثر شيوخ البخاري ومسلم كانوا تلاميذ مالك، فكانا لهذا السبب ما يحبان أن يرويا عن الشافعي في الدرجة النازلة، فلو رويا عن تلامذة الشافعي

---

(1) البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣١٦، ٣١٧).

(2) تدريب الراوي (٢/ ١٦٩).

لصارت الرواية نازلة من غير حاجة، والمحدثون لا يرغبون فيه»[1].

وقال الزركشي رحمه الله: «قال بعض الفضلاء: قلت للحافظ جمال الدين المزي: قال أحمد بن حنبل: سمعت الموطأ من سبعة عشرة من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي، لأني وجدته أقومهم، فكيف أختار رواية ابن مهدي، ويحيى، والبخاري، رواية عبد الله بن يوسف وأبو داود رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، والنسائي رواية قتيبة بن سعد، وكيف لم يروِ أصحاب هذه الكتب من طريق الشافعي ؟ فلم يذكر جوابًا. قلت: الجواب ما أشار إليه غيره أنهم سوى أحمد لو رووه من طريق الشافعي لكان بينهم وبين مالك فيه رجلان، الراوي عن الشافعي والشافعي، فإنهم لم يدركوه، فإن البخاري أقدم أصحاب الكتب الستة، وكان يوم وقت وفاة الشافعي عشر سنين لم يكن إذ ذاك طلب العلم، فعدلوا الرواية عمن أدركوه من أصحاب مالك طلبا لعلو الإسناد»[2].

(ج) أسباب ترك البخاري للعلو:

يترك البخاري العلو لأسباب لها وجاهتها منها[3]:

أولا: الأسباب لإيراد البخاري الحديث النازل رفع الظن وقوع الخطأ فيما رواه عاليًا، فإذا روى حديثا عاليا فإنه يتبعه بالنازل ومن ذلك قوله[4].

حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن شهاب عن أبي سلمة والأعرج.

---

(1) مناقب الشافعي للرازي (٨٥).

(2) البحر الذي زخر (١/ ٣٠٠)،شروط الأئمة الخمسة الحاشية (٤٩، ٥٠) ومسألة الاحتجاج بالشافعي الحاشية (٤٩، ٥٠)

(3) انظر الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل، بحث مقدم للجامعة الإسلامية أبو شعر. غزة. وقد أفدت منه.

(4) البخاري (٤/ ٣٩٩) رقم (٧٤٧٢).

وحدثنا إسماعيل حدثني أخي، عن سلميان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: «استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود فقال المسلم، والذي اصطفى محمدًا على العالمين ـ في قسم يقسم به ـ، فقال اليهودي، والذي اصطفى موسى على العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم اليهودي، فذهب اليهودي إلى رسول الله فأخبره بالذي كان من أمره وأمر المسلم، فقال النبي ﷺ: لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله»[1].

ورواه البخاري في موضع آخر [2]، أيضا عن يحيى بن قزعة بإسناد هنا ورواه أيضا عن عبد العزيز بن عبد الله [3]، كلاهما عن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف بن الزهري، بإسناده، ورواه أيضا عن أبي اليمان: الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، تابع إبراهيم بن سعد، وابن أبي عتيق، في الرواية عن الزهري، به[4].

ورواه البخاري أيضا من طريق الأعرج وحده عن أبي هريرة[5]، وكذلك من طريق الشعبي عن أبي هريرة[6].

---

(1) البخاري (٢/ ١٧٩) رقم (٢٤١١).
(2) البخاري (٤/ ١٩٤) رقم (٢٤١١.
(3) البخاري (٤/ ١٩٤) رقم (٦٥١٧).
(4) البخاري (٢/ ٤٧٨) رقم (٣٤٠٨).
(5) البخاري (٤/ ١٩٤) رقم (٦٥١٨).
(6) البخاري (٣/ ٢٨٥) رقم (٤٨١٣).

وتكلم ابن حجر في اختلاف طرق الحديث على الزهري، مرة عن أبي سلمة والأعرج، ومرة عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، فقال: والحديث محفوظ للزهري على الوجهين[1].

وعند النظر في الأسانيد نجد أن البخاري روى الحديث من ثلاث طرق عن الزهري: طريق إبراهيم بن سعد، وطريق شعيب، وطريق محمد بن أبي عتيق، واختلفت أسانيده عنه -من جهة العلو والنزول- على النحو التالي:

١. إسناده من طريقي شعيب، وإبراهيم، عالٍ، لأن الواسطة بين البخاري والزهري في أسانيده الثلاثة من هذا الطريق راويان فقط.

٢. إسناده من طريق ابن أبي عتيق نازل جدًا، لأن الواسطة بين البخاري والزهري أربعة رواة.

٣. بالرغم من نزول الإسناد جدًا إلا أن وفاة شيخ البخاري في الإسناد العالي: أبو اليمان -على سبيل المثال- مقاربة لسنة وفاة شيخه في الإسناد النازل: إسماعيل بن أبي أويس، فإن الأخير توفيَّ بعد سابقه بأربع سنوات فقط.

٤. يبدوا أن شيخه أبا اليمان قديم السماع من شيخه، فإنه روى عن شيخه شعيب، والفارق بينهما ستون سنة، أما في الإسناد النازل فالفارق الزمني بين الراوي وشيخه أربع وعشرين سنة، والفارق بين عبد الحميد وشيخه سليمان بن بلال خمس وعشرون سنة، ويبقى الفارق بين سليمان وشيخه محمد بن أبي عتيق (تلميذ الزهري)، إذا لم تُعرف سنة وفاة ابن أبي عتيق، وهو من الطبقة السابعة، وتلميذه: سليمان من الثامنة.

---

(1) البخاري (٣/ ٢٨٥) رقم (٤٨١٣).

٥. عند النظر في أسانيد البخاري عن الزهري في الصحيح، نجده يروي عنه كثيرًا بواسطة رجلين وهذه العلة. فعند الوقوف على إسناد للبخاري في الصحيح نازل جدًا، بالرغم من روايته له عاليًا بدرجتين يثير اهتمام الناظر، وربما استغرابه للوهلة الأولى، ولكن عند إمعان النظر في أسانيد الحديث تتضح الحكمة الظاهرة، من رواية الإسناد النازل كما الإسناد العالي.

وسيتضح ذلك بالنسبة لهذا الحديث على النحو التالي:

١. بالنظر في الإسناد العالي الأول عن الزهري، وذلك من طريق شعيب عنه، يتضح أنه يشتمل على فائدتين ـ سوى علو الإسناد ـ إلا أن فيه إشكالًا.

أما الفائدتان، فالأولى منهما: تصريح الزهري في الإسناد بقوله: (أخبرني)، ومعلوم أنه مدلس من المرتبة الثالثة كما في طبقات المدلسين لابن حجر[(١)]، والتدليس في الحديث للدكتور الدميني [(٢)].

والفائدة الثانية: في شعيب نفسه، فإنه من أثبت الناس في الزهري كما قال ابن معين. وقال أبو داود: «كان أصح حديثًا من الزهري بعد الزبيدي»[(٣)]، بل وجعله أحمد في درجة الزبيدي، وقدمه أبو زرعة على ابن أبي الزناد في الزهري، وكان كاتبًا للزهري كما قال ابن معين والخليلي.

وأما الإشكال، فهو في شكل البخاري في الإسناد، أبو اليمان: الحكم بن نافع، ثقة ثبت، إلا أنه اتهم بأن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، وقد ذكر الإمام

---

(1) تعريف أهل التقديس (١٠٨).

(2) التدليس في الحديث (٣٤١).

(3) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٥١).

أحمد عن ابن شعيب قوله: «إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعد، وهو يقول: أخبرنا»، وورد عن أبي اليمان قوله: «المناولة لم أخرجها لأحد»[1]، إلا أنه أخطأ في حديث لشعيب فجعله عن ابن أبي حسين، وتعلل أبو اليمان ـ بعد معرفة خطئه ـ بقوله: «والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها، وذلك لأن كتاب شعيب عن ابن أبي حسين كان ملصقًا بكتاب الزهري، واتهمه أبو زرعة[2] بأنه لم يسمع من شعيب إلا حديثًا واحدًا، وكذا نقل عن أبي داود نحوه[3].

٢. بالنظر في الإسناد العالي الثاني عن الزهري، وذلك من طريق إبراهيم بن سعد عنه، يتضح أنه يشتمل على فائدة تصريح الزهري في الإسناد بقوله: حدثناه. إلا أنه لم يسلم، فإن إبراهيم بن سعد مع كونه ثقة حجة، إلا أن صالح جزره قال: «حديثه عن الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيرًا حين سمع من الزهري»[4]، وقال الذهبي «ساق له ابن عدي عدة غرائب عن الزهري مما خالف في إسنادها، يبدل تابعيًا بآخر[5]، لكن ابن معين أثنى عليه في الزهري خاصة، ومع ما نقله الذهبي إلا أنه وثقه. ووثقه ابن عدي وأضاف: «وقول من تكلم فيه تحامل، وله أحاديث مستقيمة عن الزهري وغيره». وقال ابن حجر: ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح[6].

---

(1) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(2) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٢).

(3) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤١، ٤٤٣).

(4) تهذيب التهذيب (١/ ١٢١، ١٢٣).

(5) ميزان الاعتدال (١/ ٣٤) رقم (٩٧).

(6) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٢).

٣. بناء على ما سبق من انتقاد في أبي اليمان، وإبراهيم بن سعيد -وهما من رواة الإسنادين العاليين- يتضح سبب إيراد البخاري للرواية النازلة، فقد تابع محمد بن أبي عتيق -في الإسناد النازل- كلا من إبراهيم بن سعد، وشعيب -شيخ أبي اليمان- في الرواية عن الزهري.

ومع أن محمد بن أبي عتيق مقبول كما قال ابن حجر، فإن الذهلي قال عنه: «وهو حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية مقارب الحديث»[1]، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وليس الغرض في هذه الحالة الاحتجاج بحديثه، وإنما متابعة غيره ممن هو في درجة الثقة، والانتقاد القليل فيهما تنفيه المتابعة من غيرهما، ولذلك جعل البخاري روايته مقرونة برواية إبراهيم في نفس الإسناد، وهذا يدل على شدة تحري البخاري وحرصه على سلامة حديثه وصحته، ودفع مظنة الخطأ والتهمة بغض النظر عن أهميتها أو صحتها في نظره.

ولا يُتبع الإمام العالي بالنازل إلا لفائدة. مقتصرًا عليه لمعرفة أهل الشأن بذلك وللاختصار وعدم الإطالة.

يقول ابن الصلاح رحمه الله: «أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصًا، وهو على خلاف حاله فيما رواه أولًا عن الثقات، ثم أتبعه بالمتابعات عن من هو دونه وكان ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته.

فروينا عن سعيد بن عمرو البردعي أنه حضر أبا زرعة الرازي وذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم، ثم الفضل الصائغ على مثاله، وحكى إنكار أبي زرعة

---

(1) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٧).

(2) الثقات (٧/ ٣٦٤).

على مسلم في كلام تركت ذكره، منه: أنه أنكر عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضا: يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتج به عليهم: ليس هذا في كتاب الصحيح.

قال سعيد بن عمرو، فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى.

قال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات»[1].

ثانيًا: قد ينزل البخاري لفائدة في السند والمتن معًا كما في قوله[2].

حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، حدثنا قتادة أن عطاء حدثهم، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أصحمة النجاشي فصفنا وراءه فكنت في الصف الثاني، أو الثالث.

ورواه البخاري أيضا [3] عن مسدد، عن أبي عوانة اليشكري، تابع قتادة، بإسناده ولفظه، إلا أنه لم يذكر فيه اسم النجاشي، ورواه البخاري [4] من طرق

---

(1) صيانة صحيح مسلم (٩٨، ٩٩).

(2) البخاري (٣/ ٦٣) رقم (٣٨٧٨).

(3) فتح الباري (١/ ٤٠٥) رقم (١٣١٧).

(4) انظر فتح الباري (١/ ٤٠٩) رقم (١٣٣٤)، ورقم (٣٨٧٧). البخاري (٣/ ٦٢) رقم (٣٨٧٩).

أخرى توبع فيها قتادة، وعطاء، واقتصر على هذا الطريق لأهميتها في بيان المقصود.

وعند النظر في صناعة البخاري الحديثية نجده نزل في إسناده عن قتادة درجة، لأن عدد الرواة بينهما ثلاثة، أما في إسناده الثاني راويان، شيخه مسدد، وشيخ شيخه سعيد بن أبي عروبة، والبخاري روى عددًا من الأحاديث في صحيحه بواسطة رجلين.

نزل البخاري في إسناده عن قتادة درجة، لأن الإسناد العالي من رواية أبي عوانة عن قتادة جاء بالعنعنة، وقتادة مدلس من الثالثة [1]. بينما ورد في الإسناد النازل تصريحه، وباقي الرواة بالسماع، حيث قال: (إن عطاء حدثهم)، كما أن المتن في الإسناد اشتمل على فائدة أخرى وهي ذكر اسم النجاشي.

ثالثًا: قد ينزل البخاري إذا كان الحديث النازل ألصق بترجمة الباب:

قال البخاري: حدثنا محمد بن سنان، قال حدثنا فليح، وحدثني إبراهيم بن المنذر قال: حدثنا محمد بن فليح قال: حدثني أبي قال: حدثني هلال بن علي،عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال: متى الساعة ؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث، فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال: وقال بعضهم: بل لم يسمع، حتى إذا قضى حديثه. قال: أين أراه السائل عن الساعة ؟ قال: ها أنا يا رسول الله، قال: فإذا ضُيعت الأمانة فانتظر الساعة. قال: كيف إضاعتها ؟ قال: إذ وُسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة».

ورواه البخاري في موضع آخر [2] بإسناده الأول عن محمد بن سنان عن

(1) طبقات المدلسين (٦٧).

(2) البخاري (٤/ ١٩٠) رقم (٦٤٩٦).

فليح، به، ولفظه مختصر، حيث قال أبو هريرة: «قال رسول الله ﷺ إذا ضُيعت الأمانة فانتظر الساعة. قال: كيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال: إذا أُسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة».

ونزل البخاري في إسناده الثاني درجة بينه وبين فليح، فإن الواسطة بينهما راويان: شيخه إبراهيم بن المنذر، ومحمد بن فليح، بينما الواسطة في الإسناد العالي -الأول- شيخه محمد بن سنان فقط.

وقد احتج البخاري بالرواية العالية في كتاب الرقاق، ثم كررها في هذا الموضع مقرونة بالرواية النازلة، قال ابن حجر: «ولأجل نزولها قرنها بالرواية الأخرى»[1] ولم يذكر ابن حجر سبب نزول البخاري في الإسناد.

وأورد السخاوي هذا الحديث مثالًا لرأي جمهور المتقدمين، القائل بتقديم الإسناد العالي على النازل لشرفه، وذكر بأن رأي المتأخرين تقديم الإسناد النازل، ليكون لإيراد الأعلى بعده فرحة[2].

نزل البخاري في إسناده لفائدتين:

الأولى: اشتملت الرواية النازلة على سبب ورود الحديث، وهو سؤال الأعرابي للنبي ﷺ عن الساعة.

الثانية: موافقة الرواية النازلة لترجمة الباب، فقد ترجم في كتاب العلم بقوله: «من سُئل وهو مشتغل في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل» ومتن الرواية النازلة مطابق للترجمة، حيث ورد فيه حال السائل مع النبي ﷺ ، وجوابه له موافقًا للترجمة.

---

(1) فتح الباري (١/ ١٤٢).

(2) فتح المغيث (٣/ ٢٧).

ومن أهمية العلو أنه فائدة من فوائد المستخرجات وسبب من أسباب تأليفها، وقد جعلوا من العذر لصاحب المستخرج للوصول إلى شيخ أبعد إرادته العلو.

يقول ابن حجر رحمه الله: «أي شرط المستخرج، أن يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سند يوصله إلى الأقرب، إلا لعذر، من علو، أو زيادة مهمة»[(١)].

ويقول ابن الصلاح رحمه الله: «ثم إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان إحداهما: علو الإسناد، والثانية: الزيادة في قدر الصحيح»[(٢)].

ومثال ذلك في أن المستخرجات من فوائدها علو الإسناد «لأن مصنف المستخرج لو روى حديثًا مثلًا من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه في المستخرج، مثاله: أن أبا نعيم لو روى حديثًا عن عبد الرزاق من طريق البخاري، أو مسلم، لم يصل إليه إلا بأربعة اثنان بينه وبين البخاري، أو مسلم، والبخاري ومسلم وشيخ أحدهما عن عبد الرزاق، وإذا رواه عن الطبراني عن الدَّبَري وصل باثنين وكذلك لو روى حديثًا في مسند الطيالسي، من طريق مسلم، كان بينه وبينه أربعة، شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه وإذا رواه عن ابن فارس، عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين»[(٣)]

---

(1) تدريب الراوي (٢٣).

(2) علوم الحديث (٢٤). والتقييد والإيضاح (٣٠).

(3) تدريب الراوي (١/ ١١٤)، ومكانة الصحيحين (١٧٠).

المبحث الثاني

أمارات العلو

علو الإسناد إما أن يكون علوًا مطلقًا، أو علو نسبي والعلو المطلق يعلم من ظاهر الإسناد مباشرة إذا لم يكن فيه علة وكان إسنادًا نظيفًا سالمًا من القوادح أما النسبي فإنه يمكن معرفة بعض أحواله من خلال بعض المقارنات ومعرفة نوعه ومن أي قسم من أقسام العلو، ونستطيع أن نذكر بعض الأمور التي نعرف بها الإسناد العالي.

١- تحدث الراوي مرتين مرة بذكر واسطة في أحد الطريقين ولا يذكر في الأخرى؛ «أي: يروي الحديث عاليًا ونازلًا».

مثال ذلك حديث عندما مر النبي ﷺ بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبيرة، ثم قال: كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة» ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة. فقيل له: يا رسول الله لما فعلت هذا ؟ قال: لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا.

هذا الحديث رواه منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس [(١)].

ورواه الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس [(٢)].

يقول ابن حجر رحمه الله: «وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتها عنده فيحتمل على أن مجاهدًا سمعه من طاوس، عن ابن عباس. ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس، ويؤيده أن سياقه عن طاوس زيادة على ما في

---

(1) البخاري (١/ ٨٩) رقم (٢١٦).

(2) البخاري (١/ ٨٩) رقم (٢١٨).

روايته عن ابن عباس وقد صرح ابن حبان بصحة الطريقين معًا» [1].

علمًا أن الرواية بهذه الكيفية لا يطرد فيها الصحة عند بعض العلماء، بل العدول عن العلو إلى النزول يدل أن ترك العلو. لعلة لأنه لولا الفائدة لم يروه بالنزول إذ لا فائدة من ذلك مع ثبوت العلو.

يقول العلائي رحمه الله: «وحاصل الأمر أن الراوي متى قال: عن فلان، ثم أدخل بينه في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك، وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس وإلا فمدلسه. وخصوصًا إذا كان عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة كهشام بن عروة، عن أبيه، ومجاهد، عن ابن عباس، وغير ذلك مما تقدم ... فلو أن هذا الحديث عنده عنه لكان يساير ما روى عنه، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه، ولاسيما إذا كان ذلك الواسطة رجلًا بهما أو متكلمًا فيه» [2]. وأن لا يترجح فيه عدم الوهم ولا سوء الحفظ ولا سلوك الجادة فإن ما كان فيه الوسائط أكثر كان نازلًا وما كان أقل كان عاليًا.

يقول العلائي رحمه الله: «ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيدًا فيه وأن الحديث متصل بدون الزائد»[3].

ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه. قال: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا شبعه. قال أخبرني علقمة بن مرثد، سمعت سعد بن عبيدة، عن أبي عبد

---

(1) فتح الباري (١/ ٤١٤)، انظر صحيح ابن حبان (٧/ ٣٩٨) رقم (٣٢٨، ٣١٢٩).
(2) جامع التحصيل (١٢٧)
(3) جامع التحصيل (١٣٦)

الرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه [1].

وجاء بسند عال من طريق سفيان الثوري، فرواه عن علقمة، عن ابن عبد الرحمن السلمي، عن عثمان رضي الله عنه [2].

يقول ابن حجر رحمه الله: «رجح الحفاظ رواية الثوري... وأما البخاري فأخرج الطريقين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعًا محفوظان» [3].

وقال الترمذي رحمه الله: كأن حديث سفيان أصح. قال علي بن عبد الله، قال يحيى بن سعيد، ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان، ثم قال: سمعت أبا عمار يذكر وكيع. قال: قال شعبة: سفيان أحفظ مني وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني [4].

ولعلو النزول يكون الإسناد في كلا الحالين متصل وليس من باب المزيد فيما اتصل من الأسانيد، لأن المزيد يعد من رواية رجلًا، أو أكثر غلطًا.

أما إذا جاء من طريقين صحيحين وكان الأقل وسائط عاليًا، والأكثر وسائط نازلًا. وما يقابل الأقل وسائط أي الأكثر وسائط لا يعد من المزيد.

وهو ما سار عليه أهل العلم في الصناعة الحديثية ومثاله وما ورد في حديث: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» [5].

الحديث رواه الوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد، وغيرهم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي

---

(1) البخاري (٩/ ٧٤) رقم (٥٠٢٧)، الترمذي (٥/ ١٧٣) رقم (٢٩٠٧).

(2) البخاري (٩/ ٧٤) رقم (٥٠٢٨)، الترمذي (٥/ ١٧٢) رقم (٢٩٠٨)..

(3) فتح الباري (٩/ ٧٥).

(4) الترمذي (٥/ ١٧٤).

(5) مسلم (٢/ ٦٦٨) رقم (٩٧٢/ ٩٧، ٩٨).

مرثد الغنوي.

خالفهم عبد الله بن المبارك. فأدخل بين بسر وواثلة أبا أدريس الخولاني.

يقول أبو حاتم رحمه الله: «والصحيح ما يقول أهل دمشق ليس بينهما أبو إدريس وقد وهم ابن المبارك في زيادة أبي إدريس» (١).

فقد أعل أبو حاتم الطريق التي فيها الزيادة. وقال: إنها وهم وقد قال الدارقطني: إنها وهم. ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بلغ ستين سنة.

قال: رواه عبد الرحمن بن عبيد، عن ابن حازم، عن أبيه، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة. ووَهِمَ في قوله عن أبيه، عن أبي هريرة، والصواب عن أبي حازم، عن أبي هريرة» (٢).

يقول ابن حجر رحمه الله: «إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد ومن لم يزدها أتقن زادها» فهذا «هو المزيد في متصل الأسانيد» (٣).

وقال الهروي في شرح النخبة: هو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلًا، أو أكثر وهمًا منه وغلطًا وذلك مثل «لا تجلسوا على القبور» (٤).

ذهب ابن حجر رحمه الله: أن راوي المزيد أقل اتقانًا ممن لم يزدها. وفي ذلك دلالة أن ابن حجر يرى أن المزيد مرجوح، وأن المزيد وَهْمٌ. ويبين ذلك الهروي في شرحه كما سبق.

---

(1) العلل (٢/ ٣٤٨).

(2) العلل (٨/ ١٣٢).

(3) نخبة الفكر (٨٦).

(4) شرح النخبة (٤٧٨).

يقول السخاوي رحمه الله: إن كان حذف الزائد بين الراويين في السند الناقص «بتحديث، أو إخبار، أو سماع، أو غيرهما، مما يقتضي الاتصال، أتى». وراوي السند الناقص كما قيد به شيخنا أنفس ممن زاد فالحكم له، أي للإسناد الخالي عن الاسم الزائد، لأن مع روايه كذلك زيادة وهي إثبات سماعه، وحينئذ فهذا هو النوع المسمى بالمزيد في متصل الأسانيد المحكوم فيه يكون الزيادة غلطا من راويها، أو سهوًا باتصال السند الناقص بدونها [1].

وقد ذكر السخاوي رحمه الله في ذلك حديث الحولاء بنت توبة. فإنه رواها عبد الله بن سالم عن الزبيدى، عن الزهري، خبيب مولى عروة نفسه بلا واسطة. وذكر حديث السواك مطهرة للفم مرضاة للرب.

رواه علي بن عبد الحميد الفطائري، عن ابن عمر، عن ابن عيينة، عن مسعر، عن ابن إسحاق عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي عتيق، عن عائشة.

فقوله: عن مسعر زيادة قد رواه الحميدي والحفاظ، عن ابن عيينة بدونها، ولكن قد رواه داود بن الزبرقان، عن ابن إسحاق، فأدخل بين ابن أبي عتيق، وعائشة القاسم «وهو وَهْمٌ» وكذا قال مصعب، عن ابن ماهان. عن الثوري فذكر القاسم فيه ليس بمحفوظ [2].

وهو اختيار كثير ممن تعرض للمزيد من المتأخرين بأنه يعد وهمًا وخطأ في الإسناد حيث قالوا في تعريف المزيد: «أن يزيد راو أثناء السند المتصل رجلًا لم يذكره غيره وهما وخطأ» [3].

---

(1) فتح المغيث (١/ ٨٨).

(2) فتح الباري (١/ ٨٨).

(3) مفتاح علوم الحديث (١٢١).

وهذا ما يفهم من كلام ابن الصلاح رحمه الله حيث قال: «ومثاله ـ أي المزيد ـ ما روى ابن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بسر بن عبيد الله، قال: سمعنا أبا إدريس. قال سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها».

فذكر سفيان وأبي إدريس زيادة وَهْمٍ. فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك، لأن الثقات رووه عن ابن المبارك. عن ابن يزيد، ومنهم من صرح منه بالإخبار في أبي إدريس عن ابن المبارك، لأن ثقات رووه عن ابن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة»[1].

وقال ابن أبي حاتم: والصحيح ما يقوله أهل دمشق: ليس بينهما أبو إدريس وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس، لأن بسر بن عبيد الله روى عنه ولقيه،ولا أعلم أن أبا إدريس روى عن واثلة شيئًا وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء [2].

وقد سلك ابن الملقن، والسيوطي مسلك ابن الصلاح في عدم تعريف المزيد وإنما اكتفيا بإيراد المثال فقط [3].

وهذا منهج البخاري رحمه الله في صحيحه:

تقول الأستاذة سميرة محمد سلامة: «من خلال دراستي العملية لموضوع المزيد توصلت إلى أن البخاري لا يخرج الرواية التي فيها الزيادة، بل يكتفي بالرواية الناقصة ففي هذا دليل على أن المزيد دائمًا خطأ» [4].

---

(1) المقدمة (٤٨٣، ٤٨٤).

(2) العلل (٢/ ٣٦٨).

(3) المقنع في علوم الحديث (٢/ ٤٨٣)، تدريب الراوي (١/ ١١٩).

(4) المزيد فيما اتصل من الأسانيد (٥٥).

وقالت أيضا: «أحاديث من المزيد في متصل الأسانيد عند الإمام مسلم والبخاري اعتمدوا عليها إنما قد يوجد بعض ما هو من هذا القبيل في المتابعات للإشارة للخلاف وبيان العلة» [1].

إن الزيادة في إحدى الإسنادين لا تدل على أن الحديث مضطرب، لأن الاضطراب يكون إذا لم تستطع أن ترجح أحد الطرفين أما إذا دل على قبول النازل والعالي من قبل الأئمة الكبار كالبخاري ومسلم وغيرها. وكان كذلك الأمر يدخله الاحتمال الذي له وجاهته مما يسند فعل الأئمة ـ رحمهم الله ـ.

ومن ذلك ما وردت فيه زيادة ووقع فيه وجهات نظر للمحدثين وترجح حمل الأمر على احتمال السلامة لكلا الأمرين.

روى بكير بن عبد الله، عن سليمان بن يسار، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبي بردة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله» [2].

فهذا الحديث مداره على بكير بن عبد الله [3]، وهو كذلك من غير زيادة في إسناده وقد صحح هذه الرواية العالية البخاري، والترمذي.

ورواه الليث بن سعد [4]، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله.

وتابعة سعيد بن أبي أيوب [5]. وهذه المتابعة تعد متابعة تامة بالنسبة لليث

---

(1) المزيد فيما اتصل من الأسانيد (١٩٤).

(2) البخاري (٤/ ٢٦٢) رقم (٦٨٤٨) والترمذي (٤/ ٣٠) رقم (١٤٦٣).

(3) تحفة الأشراف (٨/ ٣٠٤) رقم (١١٧٢٠). و إتحاف المهرة (١٤) رقم (١٧٣٩٢).

(4) ابن أبي شيبه رقم (٢٨٨٦٦)، وأحمد (٣/ ٦٤٦)، البخاري (٨/ ٢١٥) رقم (٦٨٤٨)، أبو داود (٤/ ٤٢٩) رقم (٤٤٩١).

(5) عند أحمد (٤/ ٥٤)، وعبد بن حميد رقم (٣٦٦)، ابن حبان رقم (٤٤٥٨) والحاكم (٤/ ٣٨١).

بن سعد وتابعة أيضًا عبد الله بن لهيعة [1]، متابعة نازلة فرواه عن بكير بن عبد الله، به لكن قد خولف الإمام الليث بن سعد، خالفه ابن أبي أنيسة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله، عن سليمان بن يسار، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة... الحديث فقد رواه زيد بن أبي أنيسة بسند نازل فزاد جابر بن عبد الله بن عبد الرحمن، وأبي بردة وقد توبع زيد بن أبي أنيسة على هذه متابعة نازلة، تابعة اثنان، عمرو بن الحارث [2]، وأسامة بن زيد [3].

فروياه عن بكير بن عبد الله، عن سليمان بن يسار، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه عن أبي بردة، هكذا بزيادة «أبيه» بين عبد الرحمن، وأبي بردة فتابعا زيد بن أبي أنيسة هكذا حصلت الزيادة في أحد أسانيد الحديث. ومداره على راو واحد. وقد اختلفت وجهات نظر المحدثين.

فقد صحح الرواية بالسند العالي الترمذي، والدارقطني [4].

وصحح النازل البخاري، ومسلم وأبو حاتم [5]، والدارقطني [6].

وقد حكم باضطراب الحديث الأصيلي، قال ابن حجر: «ادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب، فلا يحتج به لاضطرابه»[7].

---

(1) عند أحمد (٣/ ٤٦٦)، والطبراني (٢٢) رقم (٥١٧).

(2) عند النسائي في الكبرى رقم (٧٣٣٢) والطحاوي في شرح مشكل الآثار رقم (٣٣٤٤).

(3) عند أحمد (٤ / ٥٤)، والبخاري (٨/ ٢١٦) رقم (٦٨٥٠) ومسلم (٥/ ١٢٦) رقم (١٧٠٨).

(4) الطحاوي في شرح شكل الآثار. رقم (٢٤٤٥)، البزار في البحر الزخار رقم (٣٧٩٦).

(5) العلل (٦/ ٢٢) رقم (٩٥٢).

(6) علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٥١) رقم (١٣٥٦).

(7) فتح الباري (١٢/ ١٧٧).

وقال الشوكاني رحمه الله: «وتكلم في إسناده ابن المنذر والأصيلي من جهة الاختلاف فيه»[1]. وفي دعوى إعلاله بالاضطراب نظر؛ لأن ظاهره اختلاف، وفي حقيقته أنه لا يؤثر.

يقول ابن حجر رحمه الله: «فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرًا عن عبد الرحمن، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه، وثبته فيه أبوه، فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة... وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح»[2].

فلو كان من المزيد لكان حصل الوهم في إحدى الطريقين كما قررناه ولو كان مضطربًا لأسقط الشيخان الاحتجاج به وتصحيحه، فهو من العالي والنازل وهذا مما يعرف به الحديث العالي وهو عدم الاضطراب، أو أن يكون زيد، أو أنقص في سنده، أو متنه والله أعلم.

٢- أن يكون مخرج الحديث عن متأخري الصحابة وفاة.

ومن أمارات العلو أن يكون مخرج الحديث على من تأخر وفاته من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأن تكون عن مشائخ الإمام وأقدمهم سماعًا من شيوخهم.

ومن ذلك مسانيد العوالي عن الطحاوي رحمه الله فإننا نجد أن مخارج عواليه من طريق كل من جابر بن عبد الله، رضي الله عنه ت (٧٤هـ).

وسلمة بن الأكوع رضي الله عنه ت (٧٤هـ).

وطارق بن شهاب رضي الله عنه ت (٨٣هـ).

---

(1) نيل الأوطار (٧/ ١٥٠).

(2) فتح الباري (١٢/ ١٧٧).

وأم أيوب الأنصارية رضي الله عنها .

وأنس بن مالك رضي الله عنه ت (٩٣هـ).

وشيوخه الذين روى من طريقهم هذه العوالي «الرباعيات» .

أبو بكرة بكار بن قتيبة رحمه الله ت (٢٧٠هـ).

إبراهيم بن مرزوق رحمه الله ت (٢٧٠هـ).

علي بن شيبة رحمه الله ت (٢٧٢هـ).

وعلي بن معبد رحمه الله ت(٢٥٩هـ).

وحسين بن نصر رحمه الله ت (٢٦١هـ).

ويونس بن عبد الأعلى رحمه الله ت (٢٦٤هـ).

محمد بن عمرو بن يونس رحمه الله ت (٢٥٩هـ).

وعند النظر في وفاة الطحاوي وبين أقدم هؤلاء وفاة نجد أن بينهما ستون سنة وأخرهم وفاة تسع وأربعون سنة، ثم أن عمر الطحاوي امتد به إلى سنة (٣٢١هـ) وكانت ولادته سنة (٢٣٩هـ) وكان عمره ثنتان وتسعون سنة.

وليس ذلك من باب السابق واللاحق؛ لأن السابق واللاحق فيه تساوي والإسنادين عن من روى عنه المتقدم والمتأخر من حيث الوسائط.

ولكن يعد من العلو إذا أخذ من حيث تقدمت الوفاة والسماع، أو تقدم السماع فقط. وفي ذلك معرفة الأقدم سماعًا، والمتأخر سماعًا.

يقول السخاوي رحمه الله: «معرفة الأقدم من الرواة عن الشيخ ومن به ختم حديثه»[1].

(1) فتح المغيث (٣/ ٢٠٠).

٣- أن لا يكون في الإسناد مدلس لم يصرح:

إن الحديث إذا قلَّت وسائط إسناده، أو علا روايته فإنه يستدل على ذلك بعدم التدليس؛ لأن من أمارات العلو أن لا يكون الحديث الموصوف بالعلو فيه تدليس، لأن أكثر أهداف المدلسين علو الإسناد ولهذا، فإنه يعمد إلى حذف الواسطة من الإسناد لغرض العلو، ومن هؤلاء سفيان بن عيينة، روى الخطيب، عن إبراهيم بشار الرمادي قال ثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي قال: كان النبي ﷺ إذا جاءه مال لم يبيته ولم يُقيله، قال: فقال رجل: يا أبا محمد سماع من عمرو بن دينار ؟ قال: دعه لا تفسده. ابن جريج عن عمرو بن دينار، قال: يا أبا محمد سماع من ابن جريج ؟ قال: ويحك لم تفسده ؟ الضحاك بن مخلد أبو عاصم عن ابن جريج، قال: يا أبا محمد سماع من أبي عاصم ؟ قال: ويحك لم تفسده ؟ حدثني علي بن المديني عن الضحاك بن مخلد عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار. قال ابن عيينة: تلومونني على علي بن المديني، لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني [١].

وفي هذا المثال حذف ابن عيينة ثلاثة من الثقات ليعلو سنده، وليسلم من الرواية عن علي بن المديني لأنه أصغر منه.

والمثال المتقدم في «تدليس الصيغ» قريب من هذا حيث قال ابن عيينة: الزهري، فلما حوقق قال: لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري: حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري [٢].

وقال ابن المبارك: قلت لشريك بن عبد الله النخعي: تعرف أبا سعد البقال ؟ قال: إي والله، أعرفه عالي الإسناد، أنا حدثته عن عبد الكريم الجزري، عن زياد

---

(1) الكفاية (ص٣٥٩، ٣٦٠).

(2) الكفاية (ص٣٥٩).

بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «الندم توبة» فتركني وترك عبد الكريم وترك زياد بن أبي مريم، وحدث عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ [1].

ويلحق بهذا ما ذكره القاضي عياض قال: ومنهم من أراد أن ينزل حديثه وأن يعلو بذكر الشيخ دون من دونه، لصحة روايته عنه غير هذا، ولحقيقة أن الثقات حدثت عنه بذلك [2].

قلت: ومعلوم أن العلو بالنسبة إلي إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ أحد أنواع العلو [3]. وهو في المتأخرين مع الإبهام في كثرة الشيوخ.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله: وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو، أو إبهام كثرة المشائخ [4].

ويعد ذلك من الأمور المذمومة والمؤثرة على عدالة الراوي الذي سلك هذا المسلك.

يقول الذهبي رحمه الله: «فإن كان لو صرح بمن حدثه عن المسمى لعرف ضعفه فهذا غرض مذموم وجناية على السنة، ومن يعاني ذلك جُرح به، وإن فعله طلبًا للعلو فقط، أو إيهامًا بتكثير الشيوخ» [5].

---

(1) الكفاية (ص٣٦٠) وتقدم تخريجه عند الحميدي.

(2) حاشية ملحقة بمقدمة ابن الصلاح (ص١٦٥).

(3) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٨١).

(4) الاقتراح (ص٢١١)، وانظر شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ١٨٨)، وفتح المغيث (١/ ٣٦٥).

(5) الموقظة (٤٧، ٤٨).

وورد الحديث برواية أحد الرواة الثقات بسند عالٍ وسند نازل لا يعد من قبيل الحديث المضطرب، ولا المزيد كما سلف.

لأن الاضطراب نوع من الاختلاف بين الرواة.

يقول ابن الصلاح رحمه الله: «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواة فيه فيرويه بعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان[1].

وقال أبو داود رحمه الله: «الاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء»[2].

وقد رأى جمهور العلماء أن الاختلاف قد يقدح في الرواية المختلف فيها.

يقول الحازمي رحمه الله: «الرواية يُراعي فيها الألفاظ والأحوال والأسباب؛ لتطرق الوهم إليها والتغيير، والتبديل، ويختلف ذلك بالكبر والصغر فيبالغ في مراعاتها»[3]

وقال ابن حجر رحمه الله: «الاختلاف عند الحفاظ لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم».

هذا منهج أهل الحديث.

يقول ابن حجر رحمه الله: «من عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف على بعض رواياتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة، وعلق الطريق الأخرى إشعارًا بأن هذا اختلاف لا يضر؛ لأنه إما أن يكون

---

(1) علوم الحديث (٢٦٩).

(2) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٣١).

(3) الناسخ والمنسوخ (١٢).

للراوي منه طريقان، فحدث به تارة عن هذا، وتارة عن هذا، فلا يكون ذلك اختلافًا يلزم منه اضطراب يوجب الضعف، وإما أن لا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه، ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة، وجود الطريق الضعيفة المرجوحة»[1].

ومثال: ما رواه عاصم بن عبيد الله عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفان، قال: إني لشاهد عمر بن الخطاب حين مات وهو يقول: ويل أمي إن لم يُغفر لي ثلاثًا، ثم قضى وما بينهما كلام»[2].

وقد رواه عاصم على وجه آخر فاضطرب فيه.

فقال عاصم: عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان به.

مرة يقول عن أبان بن عثمان، عن عثمان.

ومرة يقول: عن عبد الرحمن بن أبان، عن أبيه، عن عثمان. وعاصم بن عبيد الله المدني ضعيف[3].

وقال الدار قطني رحمه الله: «الاضطراب فيه من عاصم بن عبيد الله»[4].

ولا يعد من المرسل الخفي، لأن المرسل الخفي إن يروي الراوي عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه[5].

قال الإمام أحمد رحمه الله: «لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من عبيد بن عمر،

---

(1) النكت (١/ ٣٦٢).

(2) المغني عن حمل الأسفار (٢/ ١٠٠٣) رقم (٣٦٤٨).

(3) ابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ٩١٩).

(4) تقريب التهذيب (٤٧٢).

(5) فتح المغيث (٤/ ٧٠).

ولا من أبي بشر، ولا من أبي الزناد، وقد حدث عن هؤلاء على التدليس، أي الإرسال الخفي ـ ولم يسمع منهم»[1].

قال العلائي رحمه الله: «في المرسل الخفي وكيف يمكن معرفته: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه، وهذا أكثر ما يكون سببًا للحكم... وحاصل الأمر أن ذلك على أقسام:

أحدهما: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيدًا فيه، وإن الحديث متصل بدون ذلك الزائد.

ثانيهما: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روى بدون الراوي المزيد.

ثالثهما: ما يظهر فيه كونه بالوجهين، أي: أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه أيضا، وكيف ما رواه كان متصلًا.

رابعهما: ما يتوقف فيه لكونه محتملًا لكل واحد من الأمرين.

وحاصل الأمر أن الراوي متى قال: عن فلان، ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة، إذ لا فائدة في ذلك وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس، وإلا فمدلسة وحكم المدلس حكم المرسل... وخصوصًا إذا كان الراوي مكثرًا عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة.. ولو أن هذا الحديث عنده عنه لكان يساير ما روى عنه، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه، ولا سيما إذا كان ذلك بواسطة رجلًا بينهما، أو متكلمًا فيه...»[2].

من هنا فإن المزيد يكون إحدى الروايتين وهمًا، والمدلس يعد ضعيفًا

---

(1) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤١٥).

(2) جامع التحصيل (١٢٥، ١٣٢).

والمرسل يأخذ حكم المدلس من حيث الضعف ويبقى العلو والنزول، فليس مضطربًا ولا مرسلًا ولا مزيدًا، ولا مدلس فهو سمع الشيخ الحديث مرة عن شيخه ومرة عن شيخ شيخه، والحديث يعد متصلًا.

وهو ما أشار إليه العلائي رحمه الله في قوله ثالثهما وهو حكم أهل العلم على هذا النوع وتعامل أهل التصنيف من المحدثين والله أعلم.

٤- ومن أمارات علو الإسناد طول عمر الراوي. لأنه يدرك من الرواة من لم يدركه من لم يكن في عمره وعاصره.

يقول الذهبي رحمه الله عن ابن عدي صاحب الكامل: «هو الإمام الحافظ الناقد، طال عمره، وعلا إسناده، وجرح وعدل وصحح وعلل وتقدم في هذه الصناعة»[(١)].

فإذا طال عمر الراوي أصبح مأوى لأنظار طلبة العلم، وهدف من أهداف رحلة طلبهم للعلم، فكثير ما نجد من تراجم من طال عمره من العلماء.

لقد طال عمره حتى أصبح ممن يرحل إليه لعلو إسناده، إذا فمن أمارات العلو طول عمر الراوي لاختزاله لزمن يكون فيه واسطتان في واسطة واحدة وهي نفسه، وبذلك يقل عدد الوسائط ويعلو السند علمًا أن من أمارات العلو أن يكون الراوي ثقة وهذا في الجانب المعنوي.

يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: «إن النزول إذا ما كان عن ثبت أعلى لكم من علو غير ذي ثبت»[(٢)].

---

(1) تاريخ الإسلام حوادث سنة ٣٦٥هـ.

(2) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٥).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين أما بعد

فإنني أسأل الله حسن الختام في كل الأحوال، أما النتائج التي توصلت لها في هذا البحث فهي مدرجة في طياته ولكننا نذكر هنا بعضًا منها.

١- الإسناد هو المعتمد في الدراسة لكثير من جوانب السنة من حيث الحكم عليه أكثر الاعتماد في الحكم على الحديث، لأنه الطريق الموصل للمتن.

٢- الإسناد يعد من أهم الوسائل التي من خلالها استطاع العلماء حفظ السنة وتمييز صحيحها من سقيمها.

٣- الإسناد يعتبر سنة مؤكدة، أو فرض على الكفاية.

٤- إن تأريخه يمتد في عمق تاريخ الإسلام فهو منذ نشأة الإسلام.

٥- إن علو الإسناد لا ينحصر في قلة الوسائط في الإسناد، بل من الإسناد من يأخذ علوه من العلو المعنوي لرفعة مكانة رواته كالسلسلة الذهبية.

٦- أن أقل الحديث وسائط يعتبر أعلاها من حيث القرب هو الوحدان، ثم الثنائيات والثلاثيات وقد وجد ذلك عند بعض أهل السنة، والرباعيات وهي موجودة عند أهل السنة وهي أكثر من سابقتها والعلو مما حرص عليه المتقدمون من أهل الحديث.

٧- العلو النسبي هو القرب من إمام من الأئمة بأقل الوسائط سواء كان ذلك الإمام من المشهورين كالأئمة الفقهاء، أو أهل الحديث كأصحاب الصحيحين، أو الثقات المشهورين، أو إلى كتاب من الكتب المصنفة، وهو من الأنواع التي قد حرص عليها المتأخرون.

٨- العبرة، في تقدم الوفاة والسماع هو الضبط والإتقان ويترجح التقدم عند كثير من العلماء إذا لم يكن في النزول فائدة تميزه عن العلو.

٩- ترك البخاري الاستشهاد لرواية للشافعي، لأنه يروي عن غير طريقه بسند عالٍ، فإذا رواها من طريقه نزل درجة.

١٠- لم يرو مسلم للبخاري مع جلالة قدره ومكانته، لأنه أدرك أكثر شيوخ البخاري فروى عنهم بإسناد عال.

١١- للعلو أمارات يُستدل بها عليه.

١٢- المزيد فيما اتصل من الأسانيد لا يكون من النزول والعلو، لأنه من الوهم في السند، أما العلو والنزول فإنه من باب تعدد الرواية (الطريق).

١٣- المرسل الخفي، ورواية المدلس الذي يريد العلو ضعيفة بعكس العالي إذا كان روايته من الثقات سالمًا من القوادح.

١٤- الاضطراب يؤدي إلى ضعف المروي أما العلو والنزول فإنهما لا يؤديان إلى نفس نتيجة الاضطراب.

١٥- من أهداف تأليف المستخرجات وفوائدها علو الإسناد.

المراجع

المراجع

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف الكتب العشـرة. لابن حجر العسقلاني. تحقيق وإخراج لجنة من المختصين الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى (١٩٩٢م/ ١٩٩٨م).

٢. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشـرة الكاملة. للكنوي. تحقيق عبد الفتاح أبوغدة. مكتبة الرشد. الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ).

٣. الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم. منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت. الطبعة الأولى. (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

٤. أحوال الرجال لابن إسحاق الجوزجاني. تحقيق صبحي السامرائي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

٥. اختصار علوم الحديث لابن كثير. شرح وتعليق أحمد شاكر. دار العاصمة النشرة الأولى.

٦. أدب الإملاء والاستملاء. لأبي سعيد السمعاني. طبع بمطبعة بريل في مدينة لبدن (١٩٥٢م).

٧. الأربعين العشارية.

٨. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ ، للنووي. تحقيق د/نور الدين عتر. دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

٩. الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليلي. تحقيق د محمد سعيد. مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الأولى (١٩٨٩م).

١٠. إسبال المطر على قصب السكر. محمد بن إسماعيل اليماني. تحقيق محمد الأثري. دار السلام الرياض. الطبعة الأولى. (١٤١٧هـ/ ١٩٦٦م).

١١. الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين. دكتور عاصم القريوتي. مكتبة المعلا. الطبعة الأولى. (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

١٢. الإفصاح لأحمد الهيثمي. تحقيق محمد شكور. دار عمار. الأردن (١٤٠٦هـ).
١٣. الاقتراح في بيان الاصطلاح. لأبي الفتح ابن دقيق العيد. تحقيق د/ عامر حسن صبري دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).
١٤. الإلماع للقاضي عياض. تحقيق أحمد صقر. دار التراث القاهرة. المكتبة العتيقة. تونس (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).
١٥. الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي وكتابه المسند، لأحمد عبد الرحمن الصويان. دار المعارج الدولية للنشر. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).
١٦. البحر الذي زخر للسيوطي. تحقيق أنيس أحمد. الطبعة الأولى. مكتبة الغرباء الأثرية السعودية (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).
١٧. بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود. للسخاوي، تحقيق عبد اللطيف الجيلاني. أضواء السلف. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).
١٨. بغية الباحث للإمام علي بن سليمان الهيثمي. تحقيق د/ حسين أحمد الباكري. الطبعة الأولى. السعودية (١٤١٣/ ١٩٩٢م).
١٩. بغية الراغب المنتهي في ختم النسائي. للسخاوي. تحقيق / عبد العزيز العبد اللطيف. مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
٢٠. تاريخ التراث. فؤاد سزكين. طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود.
٢١. تاريخ المدينة لعمر بن شبة. تحقيق فهيم محمد شلتوت. الطبعة الأولى.
٢٢. التبصرة والتذكرة. للعراقي. دار الباز للنشر والتوزيع. دار الكتب العلمية.
٢٣. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. للمزي. صححه وعلق عليه عبد الصمد شرف الدين. دار القيمة الهند (١٩٦٥م).

٢٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للسيوطي. تحقيق أحمد عمر هاشم. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
٢٥. التدليس في الحديث. حقيقته وأقسامه. للدكتور مسفر الدميني. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
٢٦. تساعيات الحافظ ابن العطار الدمشقي. تحقيق/ جمال عزون، مكتبة دار المنهاج. الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).
٢٧. تعريف أهل التقديس. لابن حجر العسقلاني. تحقيق د/ عبد الغفار البنداري. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٨. تغليق التعليق. لابن حجر العسقلاني. تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى. المكتب الإسلامي بيروت. ودمشق. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
٢٩. التقييد والإيضاح. للعراقي. دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية ١٤٢٠
٣٠. التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل. للمعلمي اليماني. تحقيق الألباني. دار الكتب السلفية. القاهرة.
٣١. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى. المكتبة الإسلامية بيروت. ودمشق. الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ)
٣٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للمزي تحقيق د/ بشار عواد. مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
٣٣. توجيه النظر. طاهر الجزائري. اعتناء عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية حلب. ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.
٣٤. التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر. للسخاوي تحقيق. عبد الله البخاري. أضواء السلف. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).

٣٥. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. للأمير الصنعاني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ).

٣٦. تيسير مصطلح الحديث. د/ محمود الطحان. مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة التاسعة (١٤١٧هـ).

٣٧. الثقات لابن حبان. دار الفكر. بيروت.

٣٨. الثلاثيات. تحقيق علي رضا عبد الله، وأحمد البزرة، دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٣٩. جامع الأصول في أحاديث الرسول. لابن الأثير. تحقيق عبد القادر الأرناءوط. مطبعة الملاح. الطبعة الأولى (١٩٦٩م).

٤٠. جامع التحصيل في أحكام المراسيل. للعلائي. تحقيق حمدي السلفي. عالم الكتب. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).

٤١. الجامع الصحيح، (صحيح مسلم)، تحقيق وترقيم. محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٢. الجامع الصحيح (صحيح البخاري)، والمكتبة السلفية بالقاهرة. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى. عام (١٤٠٠هـ).

٤٣. الجامع الكبير للترمذي. المكتبة التجارية بمكة.

٤٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. للخطيب البغدادي. تحقيق د / محمود الطحان. مكتبة المعارف الرياض. (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

٤٥. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن. الهند. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢هـ).

٤٦. الحطة في ذكر الصحاح الستة. صديق خان. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٧. ختم سنن الإمام أبي داود. للشيخ العلامة عبد الله بن سالم البصري. تحقيق محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني. أضواء السلف. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

٤٨. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. للبيهقي. تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي. دار الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٤٩. الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي. تحقيق د/ نور الدين عتر. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى (١٩٧٥م).

٥٠. الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية، لابن حجر العسقلاني. تحقيق د/ يوسف المرعشلي. دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).

٥١. السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد. لأبي بكر. أحمد الخطيب البغدادي. تحقيق محمد مطر الزهراني. دار طيبة. الرياض (١٤٠٢هـ).

٥٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني. المكتب الإسلامي. بيروت لبنان الطبعة الثالثة. ١٩٨٣م.

٥٣. سنن الدارقطني. مكتبة المتنبي القاهرة.

٥٤. السنن الكبرى للبيهقي. مطبعة دائرة المعارف النظامية. حيدر أباد الدكن الهند. الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ.

٥٥. السنن الكبرى للنسائي، تحقيق. د/ عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٥٦. السنن (المجتبى). للنسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي. دار الكتاب العربي. بيروت.

٥٧. السنن لأبي داود السجستاني. ترتيب الدعاس.

٥٨. السنن لابن ماجة القزويني، دار الفكر العربي بيروت، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
٥٩. السنن للدارمي. تحقيق عبد الله هشام. دار المحاسن القاهرة ١٩٦٦م.
٦٠. سير أعلام النبلاء. للذهبي. تحقيق جماعة. بإشراف شعيب الأرناءوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة (١٩٨٦م).
٦١. شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ ، للسخاوي. تحقيق علي المر. مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع. الأولى (١٤٢٨هـ).
٦٢. شرح المواهب اللدنية. للعسقلاني.
٦٣. شرح النخبة.
٦٤. شرح ثلاثيات الإمام أحمد. تأليف محمد السفاريني. المكتب الإسلامي. الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ).
٦٥. شرح ثلاثيات الإمام البخاري. محمد البرماوي الشافعي. تحقيق د/ مصطفى مخدوم.
٦٦. شرح علل الترمذي لابن رجب. تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار. الأردن. الطبعة الأولى (١٩٨٧م) وكذلك تحقيق نور الدين عتر.
٦٧. شرح معاني الآثار للطحاوي. تحقيق محمد جاد الحق. مطبعة الأنوار المحمدية. مصر.
٦٨. شرف أصحاب الحديث. للخطيب البغدادي.تحقيق محمد سعيد. مطبعة جامعة أنقرة. تركيا. الطبعة الأولى (١٩٧١م).
٦٩. شروط الأئمة الخمسة. لأبي بكر الحازمي. دار زاهد القدسي. القاهرة. باب الحلق (١٣٥٧هـ).
٧٠. الصحاح للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور. د/ العلم للملايين. بيروت. الطبعة الثانية (١٩٧٩م).

٧١. صحيح ابن حبان. تحقيق شعيب الأرناءوط. مؤسسة الرسالة.
٧٢. صحيح ابن خزيمة. تحقيق محمد الأعظمي، شركة الطباعة العربية الرياض. الطبعة الثانية. ١٩٨١م.
٧٣. صحيح سنن أبي داود. للألباني. مكتب التربية العربي. الأولى ١٤٠٥هـ.
٧٤. صحيح مسلم بشروح النووي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٧٥. صحيفة همام بن منبه. تحقيق د/ رفعت فوزي. مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٧٦. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح. تحقيق موفق بن عبد الله عبد القادر. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).
٧٧. عبقرية الإمام مسلم. الدكتور حمزة عبد الله المليباري. دار ابن حزم. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).
٧٨. عقود الجمال في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. محمد بن يوسف الصالحي. مكتبة الإيمان. المدينة المنورة.
٧٩. علل الحديث لابن أبي حاتم. مكتبة المثنى. بغداد.
٨٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. للدارقطني. تحقيق محفوظ الرحمن. دار طيبة. الرياض. الطبعة الأولى. (١٩٨٥م.
٨١. عوالي الحارث بن أبي أسامة. لأبي نعيم. تحقيق أبي عبد الله الهليل. النشرة الأولى (١٤١١هـ).
٨٢. عوالي الليث بن سعد. للقاسم بن قطلوبغا. تحقيق عبد الكريم النعيمي. مكتبة دار الوفاء. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
٨٣. الغاية في مشرح الهداية في علم الراوية. للسخاوي تحقيق محمد الأمين مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).

٨٤. غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج. للسخاوي تحقيق نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
٨٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر. دار الفكر. بيروت لبنان ١٣٧٩هـ.
٨٦. فتح المغيث شرح ألفية الحديث. للسخاوي. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان.
٨٧. قفو الأثر في صفو علم الأثر. لرضي الدين ابن الحنبلي. تحقيق أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب.
٨٨. الفصل في الملل والنحل. لابن حزم. مكتبة الخانجي. القاهرة.
٨٩. الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي. تحقيق لجنة مختصة. دار الفكر العربي. الطبعة الأولى ١٩٩٧ك ؟
٩٠. كشف الظنون. لحاجي خليفة. دار العلوم الحديثة. بيروت. لبنان.
٩١. الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي. تحقيق محمد الحافظ. مطبعة السعادة. مصر.
٩٢. لسان العرب لابن منظور. دار صادر بيروت.
٩٣. المقترب، في بيان المضطرب. أحمد بازمول. دار ابن حزم. الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).
٩٤. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. لابن حبان. تحقيق محمد إبراهيم زايد. دار الوعي حلب (١٣٩٦هـ).
٩٥. مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد التاسع. العدد الثاني عام ٢٠٠١م. كلية أصول الدين. طالب حماد أبو شعر.
٩٦. مجموع الفتاوى لابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم. طبعة خادم الحرمين.

٩٧. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. للرامهرمزي. تحقيق محمد الخطيب. دار الفكر العربي. بيروت الطبعة الأولى ١٩٧١م.
٩٨. مختصر زوائد البزار. لابن حجر العسقلاني. تحقيق صبري عبد الخالق. مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).
٩٩. المزيد في متصل الأسانيد. تأليف سميرة محمد سلامة، مكتبة الرشد. الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥هـ) الرياض.
١٠٠. مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد علي الطاعنين بعظم جهلهم عليه لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق خليل إبراهيم مُلا خاطر. الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية (١٤٠٠هـ).
١٠١. مسألة العلو والنزول في الحديث. للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. مراجعة محمد الشيباني. مكتبة ابن تيمية. الكويت.
١٠٢. مستدرك الحاكم. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب.
١٠٣. مسند الإمام أحمد. دار صادر. بيروت.
١٠٤. المسند الحميدي. تحقيق حبيب الأعظمي. عالم الكتب. بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
١٠٥. المسند لأبي بكر البزار. تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. مؤسسة علوم القرآن. الطبعة الأولى (١٩٩٨م).
١٠٦. المسند لأبي يعلى الموصلي. تحقيق وتخريج، حسين سليم أسد، دار المأمور للتراث الطبعة الأولى (١٩٨٧م).
١٠٧. المسند لعبد بن حيمد. تحقيق صبحي السامرائي. عالم الكتب (١٩٨٨م).

١٠٨. المصنف لابن أبي شيبة. المطبعة العزيزية حيدر أباد الدكن الهند ١٣٨٦هـ.

١٠٩. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. لابن حجر العسقلاني. تحقيق جمع من الطلاب. دار العاصمة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١١٠. المعجم الكبير للطبراني. تحقيق حمدي السلفي. مطبعة الزهراء الحديثية. الموصل. العراق. الطبعة الثانية.

١١١. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد. د/ محمد الأعظمي. أضواء السلف. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

١١٢. معجم مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق عبد السلام هارون دار الفكر للطباعة والنشر (١٩٧٩م).

١١٣. معرفة علوم الحديث للحاكم. دار الآفاق الجديد. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية (١٩٧٩م).

١١٤. معرفة مدار الحديث. محمد مجير الحسني. دار الميمان. الطبعة الأولى (١٤٢٨ – ٢٠٠٧م).

١١٥. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار. للعراقي. اعتناء أشرف عبد المقصود. الرياض. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

١١٦. المقنع في علوم الحديث. لابن الملقن. تحقيق عبد الله يوسف الجديع. دار فؤاد للنشر السعودية. الطبعة الأولى (١٩٩٢م).

١١٧. مناقب الشافعي للرازي.

١١٨. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل. لابن الحاجب. دار

الكتب العلمية بيروت. لبنان. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١١٩. منهاج السنة النبوية لابن تيمية. تحقيق د/ محمد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

١٢٠. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها. إعداد أبو بكر الكافي. دار ابن حزم الطبعة الأولى (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

١٢١. المنهل الراوي من تقريب النووي.

١٢٢. الموطأ للإمام مالك. ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي. وشركاه.

١٢٣. الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي. عناية، عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٢٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى. (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

١٢٥. الناسخ والمنسوخ.

١٢٦. نخبة الفكر. أحمد بن علي بن حجر. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١٢٧. نزهة النظر شرح نخبة الفكر. لابن حجر. تحقيق / علي حسن الحلبي.

١٢٨. نكت الزركشي. تحقيق زين العابدين بن محمد. أضواء السنة. الرياض. الطبعة الأولى. ١٩٩٨م.

١٢٩. النكت على كتاب ابن الصلاح. لابن حجر. تحقيق د/ ربيع مدخلي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).

١٣٠. نيل الأوطار للشوكاني. دار الجيل. بيروت لبنان.

١٣١. الوجادة في الإجازة للعظيم آبادي. تحقيق بدر الزمان محمد شفيع النيبالي. المجمع العلمي باكستان. الطبعة الأولى. (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

١٣٢. الوسيط في علوم مصطلح الحديث. د/ محمد بن محمد أبو شهبة. عالم المعرفة. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

١٣٣. الوهم في روايات مختلفي الأمصار. الدكتور عبد الكريم الوريكات. أضواء السلف الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).